2022 التمديدات الأمنية الإقليمية بعد أحداث الربيع العربي (2011) ومخلفاتها على الأمن الوطني الجزائري. ط/د محمد المرتاجي سعبداوي

التهديدات الأمنية الإقليمية بعد أحداث الربيع العربي (2011) ومخلفاتها على الأمن الوطني الجز ائري.

Regional security threats after the Arab revolutions (2011) and their implications for Algeria's national security.



محمد المرتاجي سعيداوي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي(الجزائر).

Saidaoui-mohammedelmertadji@univ-eloued.dz

مخبر التحولات القانونية الدولية وانعكاساتها على التشريع الجزائري.

تاريخ النشر: 2022/12/30 تاريخ المراجعة: 2022/09/23 تاريخ الاستلام: 2022/08/09 *****

ملخص

شهدت الدول العربية مع نهاية 2010 وبداية 2011 مجموعة من الحركات الاحتجاجية المطالبة بالتغيير وتحسين الأوضاع، سرعان ما تطورت الأحداث لتتحول هذه الاحتجاجات الى ثورات أطاحت بالعديد من الأنظمة العربية، وَهو ما نجم عنه انفلات أمنى أثر بشكل مباشر على دول الجوار، وتعد الجزائر من أكثر الدول التي عانت من تردى الأوضاع الأمنية في المنطقة بعد ثورات الربيع العربي، يضاف إلى ذلك الهشاشة الأمنية في دول الساحل، وهو ما أفرز تهديدات أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة على طول الشريط الحدودي للجزائر.

الكلمات المفتاحية: التهديدات الأمنية، ، انعكاسات، المخاطر، الأمن الوطني الجزائري.

^{*} المؤلف المرسل: محمد المرتاجي سعيداوي. البريد الإلكتروني: saidaoui-mohammedelmertadji@univ-eloued.dz

Abstract:

By the end of 2010 and the beginning of 2011, the Arab States witnessed a series of protest movements demanding change, Events have evolved into revolutions that have brought down many Arab regimes, The resulting security deterioration has had a direct impact on neighbouring countries, Algeria is one of the countries that has suffered the worst security conditions in the region, Particularly in the light of the security fragility in the Sahel States, which has resulted in serious security, political, economic and social threats along Algeria's border strip.

Keywords: security threats, implications, risks, Algerian national security.

مقدمة

تترك الأزمات والمشاكل التي تحدث في أي دولة في العالم انعكاسات يمتد تأثيرها إلى الدول المجاورة في الكثير من الاحيان، فالمتتبع لمسار الأزمات والحروب الأهلية والمشاكل التي تعيشها القارة الإفريقية على وجه الخصوص يلاحظ كيف أن هذه التهديدات المتزايدة والخطيرة لا تخص الدول مناطق الصراع والنزاع، بل تعانى من مخرجاتها دول أخرى.

أفرزت موجة الربيع العربي التي مست العديد من الدول العربية المجاورة للجزائر وبشكل خاص (تونس وليبيا) تغييرات كبرى على المستوى الاقليمي والقاري، فغيب الاستقرار في هذه مثل مصدر لتهديدات أمنية تقليدية مختلفة، من ارهاب وجريمة منظمة و تجارة المخدرات.

وتتطلب هذه التهديدات الأمنية الخطيرة تعامل خاص، لأنها قد تهدد كيان الدولة ووجودها، فالكثير من الدول الإفريقية المغلوبة على أمرها والتي استفحلت فها هذه التهديدات أضحت مرتع لمختلف الجرائم والانتهاكات، ولم يعد المواطن فها يشعر بالأمن والسكينة وراح يفر منها باتجاه مناطق أكثر أمنا، وهو ما أدى إلى تفاقم مشكل الهجرة غير الشرعية الذي أرهق دول الجوار.

لقد فرضت التهديدات الأمنية التي تحيط بالجزائر من كل جانب على الدولة وضع برامج وسياسات أمنية تتماشى وطبيعة هذه التهديدات، فمن جهة التسيب الأمني في منطقة الساحل ومن جهة تعقد الأزمة الليبية أدى إلى تزايد نشاط الجماعات المسلحة على الحدود الجزائرية، يضاف إلى ذلك مشكل الهجرة خاصة من الدول الإفريقية ومشاكل المخدرات.

وتعد الجزائر من الأمثلة الرائدة عالميا في محاربة الإرهاب والجريمة بمختلف أنواعها بحيث استفادت من خبرتها وتجربتها دول عديدة، فالمقاربة الأمنية الجزائرية في حماية الحدود في ظل وضع إقليمي مضظرب لم تقتصر على الجانب الأمني العسكري فقط، بل أخذت بعين الاعتبار الجوانب التنموية، وبشكل أكثر تركيز في المناطق الحدودية، والتي تعتبر بوابة نحو دول مجاورة، فهذه التهديدات الأمنية الإقليمية تترك انعكاسات أمنية واقتصادية واجتماعية خطيرة، وجب أخذها بعين الاعتبار.

التمديدات الأمنية الإقليمية بعد أحداث الربيع العربي (2011) ومنافاتما على الأمن الوطنى الجزائري. ط/د مدمد المرتابي سعبداوي

وفي ضوء ما سبق أطرح التساؤل التّالي: ما مدى تأثير التَّهديدات الأمنية الإقليمية على الأمن القومي الجز ائري؟. ولمعالجة هذه الاشكالية اطرح الخطة التالية:

المحور الأول: مدخل للأمن القومي الجزائري والتهديدات الأمنية

أولا: مفهوم الأمن القومي الجزائري

1- تعريف الأمن القومي الجزائري

2- أبعاد الأمن الوطني الجزائري

ثانيا: مفهوم التهديدات الأمنية

1- تعريف التهديدات الأمنية

2- عناصر تحليل التهديدات الأمنية

المحور الثاني: انعكاسات التهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري

أولا: الانعكاسات السياسية والأمنية

ثانيا: الانعكاسات الاجتماعية

ثالثا: الانعكاسات الاقتصادية

المحور الأول: مدخل للأمن القومي الجز ائري والتهديدات الأمنية

إن التعمق في دراسة انعكاسات التهديدات الأمنية الإقليمية على الأمن الوطني الجزائري يستلزم تحديد وضبط مفهوم دقيق للأمن الوطني بكل أبعاده العامة والخاصة .

أولا: مفهوم الأمن القومي الجز ائري

1- تعريف الأمن القومي الجز ائري: ارتبط الاهتمام بمفهوم الأمن في الجزائر بمرحلة التسعينات، حيث عانت الجزائر في تعريف الأمن القومي الجزائرية ارتبط الاهتمام بمفهوم الأمن في تلك المرحلة من تسيب الوضع الأمني، ولتجنب تكرار تك الأوضاع وضعت الدولة الجزائرية استراتيجيات أمنية جديدة. ويقصد بالأمن الوطني الجزائري، الدفاع عن وحدة الدولة الجزائرية وحمايتها من القهر والاعتداء وهي المهمة الأساسية التي تقع على عاتق وزارة الدفاع الوطني. (عبد الحي و اخرون، 2015)

تبذل الجزائر مجهودات كبيرة في سبيل حماية أمنها، بحيث يمثل هذ الأمر أولوية قصوى من ضمن أولوياتها، سواء من ناحية دور وزارة الخارجية في وضع إستراتيجية أمنية مناسبة لتوجهات الدولة وسياساتها الخارجية، أو من خلال إقامة علاقات تعاونية والسعي إلى حل النزاعات الإقليمية بين الدول المتجاورة، خاصة المشاكل الحدودية، من أجل تخفيف حدة الصراعات وتأثيراته الأمنية على المنطقة، (شرابشة، 2019)

وتقوم العقيدة الجزائرية على مبدأ أساسي وهو عدم الدخول في شؤون الدول، وهذا لا يتعارض مع مساعي الجزائر في حل النزعات الاقليمية، بحيث أن الجزائر تدعو وباستمرار إلى الحل السلمي والحوار كسبيل لحل النزعات.

2- : أبعاد الأمن الوطني: ويقصد بأبعاد الأمن الوطني الجزائري الجوانب الأساسية التي ترتكز عليها السياسة الأمنية الجزائرية، وهي كالتالي

التمديدات الأمنية الإقليمية بعد أحداث الربيع العربي (2011) ومخلفاتما على الأمن الوطنى الجزائري. ط/د محمد المرتابي سعيداوي

- البعد العسكري: يقوم هذ البعد على تطوير وعصرنة القوات المسلحة الجزائرية من أجل أن تكون على استعداد دائم لحماية الوطن من كل أشكال التهديدات الأمنية خاصة التقليدية منها.
- البعد الاقتصادي: يتمثل البعد الاقتصادية في تعزيز قوة الدولة من الناحية الاقتصادية والتحرر من التبعية الخارجية، والتخفيف من ارتباط الاقتصاد الوطني بالاعتماد بشكل كبير على البترول والغاز، وبالتالي تنويع مصادر الدخل الوطني، وتشجيع الاستثمار.
- البعد السياسي: ويقصد به "الحفاظ على الكيان السياسي لدولة من خلال تنمية قدراتها وزيادة قوتها الوطنية، ويرتبط البعد السياسي للأمن الوطني للدولة بمدى تحقيق الديمقراطية فيها، فالنظم الديمقراطية تسمح بإنشاء مؤسسات سياسية ذات فعالية وتؤدي إلى توسيع حجم المشاركة السياسية والمساواة بين المواطنين"، (ساكري، 2019) ونلمس ذلك مع اقرار التعددية السياسية في الجزائر سنة 1989، وبالرغم من الصعوبات التي رافقت تلك المرحلة، إلا أن هناك توجه من السلطة نحو فتح المجال أكثر أمام المواطنين من أجل المشاركة السياسية الفاعلة في بناء دولتهم.
- البعد الاجتماعي: ويرتكز أساسا على بناء جهة وطنية داخلية قوية ومتماسكة ضد كل التحديات، بحيث أن التفاف الشعب حول السلطة السياسية يمثل نقطة قوة أمام الدولة في مواجهة مختلف التهديدات الأمنية، فجهود مؤسسات الدولة وحدها تبقى غير كافية ولابد من الدعم المجتمعي لنجاح هذه الجهود.

ثانيا: مفهوم التهديدات الأمنية

تعددت التعاريف التي أعطيت للتهديدات الأمنية وهذا في سبيل ضبط مفهوم دقيق وجامع لجميع ما يحتويه هذ المصطلح من دلالات متعددة الأبعاد.

1- تعريف التهديدات الأمنية:

يرتبط التهديد بكل ما يمكن أن يخل بالأمن ويشكل هاجسا، أما مفهومه من الناحية الإستراتيجية فهو:" بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية، الأمر الذي قد يضطر الأطراف المتصارعة إلى اللجوء لاستخدام القوة العسكرية، معرضة الأطراف الأخرى للتهديد" (بغزوز، 2004)، بحيث يمثل اللجوء إلى استخدام القوة كحل أخير في مواجهة التهديدات الأمنية مما قد يترك تأثيرات مختلفة الأبعاد على الدول الاخرى.

وقد رصدت التقارير الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة أهم التهديدات التي تواجه العالم حاليا وحتى في المستقبل وتتمثل هذه التهديدات في:" التهديدات الاقتصادية والاجتماعية، الصراع بين الدول، الصراع الداخلي، الأسلحة النووية والإشعاعية والكيميائية، والبيولوجية، الإرهاب، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والمقصود بالتهديدات الاقتصادية والاجتماعية كافة الأخطار الموجهة ضد الأمن الاقتصادي، وكذا الاجتماعي للدولة والتي من بينها: الفقر، الأمراض المعدية، تدهور البيئة والمناخ"، وتترك الصراعات بين الدول والحروب الإقليمية الموجودة في مناطق متفرقة في العالم تأثيرها على أمن العالم ككل، وذلك بالرغم من ما تقوم به المنظمات والهيئات الدولية من جهود لحل هذه الأزمات والمشاكل، كما تشهد بعض الدول الافريقية على غرار رواندا وأنغولا والصومال والسودان صراعات ونزاعات داخلية، أدت هذه النزاعات الى موت ملايين البشر، يضاف الى ذلك الأزمات

التمديدات الأمنية الإقليمية بعد أحداث الربيع العربي (2011) ومنلفاتها على الأمن الوطني البزائري. ط/د مدمد المرتابي سعيداوي

السياسية في العديد من الدول العربية اليوم خاصة في كل من تونس، ليبيا، مصر، سوريا، اليمن، وما تتركه من انعكاسات على أمن واستقرار العالم.

ويمثل الإرهاب تهديد حقيق للحياة اليومية للإنسان في أي مكان من العالم حتا في الدول التي تمتلك وسائل وتقنيات أمنية متطورة،، وتؤكد الدراسات على أن انتشار الإرهاب بما فها الجهل والفقر والإحساس بالظلم يرتبط بجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. (جراية، 2014)

2- عناصر تحليل التهديدات الأمنية:

إن دراسة الأمنية تستدعي تحديد طبيعة المصادر وأنواع التهديدات بالإضافة إلى أبعادها ونطاقاتها، وهو ما يدفعنا لتحديد عناصرها الأساسية.

- أ- طبيعة التهديد: يقصد به نوعه وأبعاده، سواء منه السياسي أو الاقتصادي أو العسكري أو الجغرافي.
- ب- **مكان التهديد:** اتجاهاته، ومدى قربه أو بعده الجغرافي أو الديمغرافي، سواء أكان مباشر أو غير مباشر، ومدى انتشاره وتأثيره الشامل لعدة دول، أو محدد في دولة معينة.
 - ج- زمان التهديد: تأثيره الحالي أو المستقبلي، ومدى استمراريته (مؤقت-مستمر) وهل هو ثابت أو متغير.
- د- **درجة التهديد:** قوته وخطورته، حيث كلما زادت درجة قوة التهديد وخطورته تطلب ذلك تعبئة شاملة للقوة الاقليمية للحد من تأثيره.
- ه- تعبئة الموارد: ترتبط بحجم وخطورة التهديد، ومدى كثافته، الأمر الذي يتم في ضوء اتخاذ إجراءات تعبئة مناسبة من حيث حشد الموارد والجهود للحد من تأثيره وأبعاده (عكروم، 2011)

المحور الثاني: انعكاسات التهديدات الأمنية الإقليمية على الأمن الوطني الجز ائري

تترك التهديدات الأمنية الإقليمية التي تحيط بالجزائر من كل جهة مخلفات أمنية خطيرة، وقد ازدادت حدتها في السنوات الأخيرة خاصة بعد ثورات الربيع العربي، يضاف إلى ذلك التوترات التي تشهدها منطقة الساحل الافريقي وما تشهده من تسيب أمني يلقى بظلاله على أمن الجزائر ويهدد استقرارها.

أولا: الانعكاسات السياسية والأمنية:

تقع الجزائر ضمن بيئة اقليمية غير مستقرة وتشهد حروب ونزاعات و انتشار لفوضى السياسية والأمنية وكثرة اندلاع الحرب الأهلية خاصة في ليبيا مع بداية سنة 2011، والنزاع المسلح في مالي سنة 2012، ومما عقد الأمر و ساهم في تأزم الأوضاع في البلدين التدخل الفرنسي في مالي، وتدخل دول الحلفاء في ليبيا، مما جعل الأزمات الموجودة في هذين البلدين تؤثر بشكل مباشر على أمن الجزائر، ما دفع بالدولة لتسخير امكانيات كبيرة في سبيل مواجهة هذه التحديات خاصة تلك القادمة من الحدود الجنوبية.

و بالنسبة للحدود الشرقية للجزائر تبذل الدولة جهود كبيرة من أجل التصدي للعمليات التي تقوم بها الجماعات المسلحة في جبال الشعانبي على الحدود الجزائرية التونسية ، "حيث كان نشاط هذه الجماعات من مخلفات الحراك الشعبي وعدم الاستقرار السياسي في تونس، كما تزايد نشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي منذ 2006، مع العلم أن هاذ التنظيم هو في الأصل هو امتداد لتنظيم الجماعات المسلحة (GIA) التي كانت تنشط في الجزائر خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، وفي

التمديدات الأمنية الإقليمية بعد أحداث الربيع العربي (2011) ومنلفاتما على الأمن الوطني البزائري. ط/د مدمد المرتابي سعيداوي

ظل هذا النشاط المتزايد للجماعات الإرهابية تعرضت وحدة إنتاج الغاز بعين أمناس(ولاية اليزي) بالجنوب الجزائري لهجوم ارهابي بتاريخ 16جانفي من سنة 2013". (جعبوب، 2020)

يشكل عدم استقرار الوضع الأمني الاقليمي للجزائر خاصة في ليبيا مصدر تهديد فعلي خاصة في ظل تزايد نشاط تجارة الأسلحة و تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، بحث اصبحت ليبيا منطقة عبور للمهاجرين الأفارقة نحو أوروبا، وما يزيد من هذ الوضع تأزما طول الشريط الحدودي للجزائر مع هذه الدول.

وتعد عملية اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في مالي سنة 2012 والتي نفذتها حركة التوحيد والجهاد غرب إفريقيا من أبرز العمليات العدائية للجماعات المسلحة تجاه الجزائر، حيت أقدم هذ التنظيم على احتجاز سبعة دبلوماسيين جزائريين وأخذهم كرهائن من القنصلية الجزائرية بمدينة غاو شمال مالي.

وقد عانت الجزائر طيلة عقود من تأثير التهديدات الإرهابية وتمثل مرحلة تسعينيات القرن العشرين أكبر شاهد على ذلك، ورغم أن الجزائر صمدت لوحدها ضد هذه التهديدات التي وصلت لتهديد كيان الدولة إلا انها تمكنت من استتباب الأمن واسترجاع الاستقرار، ولا تزال التهديدات الأمنية خاصة العمليات المسلحة تشكل تهديدا لأمن الجزائر، على الرغم من تراجع حدتها في العقود الأخيرة. (بوسكين، 2015/2014)

وتفاقمت التهديدات الأمنية الصادرة عن التنظيمات المسلحة، ضمن شواغل الأمنية الجزائرية، بعد التأكد من تورطها في عمليات إجرامية نفذتها بهدف تمويل عملياتها، وبعد التحالفات التي أنشأتها مع عصابات إجرامية المنظمة وتهريب السلاح والمخدرات، وهذا ما أكده وزير الخارجية الجزائري الأسبق مراد مدلسي لدى افتتاحه لأعمال "مؤتمر التنسيق بين دول الساحل" في مارس2010 بالجزائر العاصمة، عندما طرح أن الإرهاب والجريمة المنظمة التي عدد منها تهريب المخدرات والأسلحة. (نصير، 2018)

ساهمت فوضى انتشار السلاح في ليبيا بشكل مباشر في تدفقه عبر حدود الدول المجاورة، مما أدى إلى تنامي السوق السوداء للأسلحة وانخفاض أسعارها، وبالتالي تنامي العمليات المسلحة التي تنفذها الجماعات الإرهابية التي تنشط في المنطقة، ويظهر ذلك جليا في العملية التي نفذتها هذه التنظيمات في المنشأة الغازية تيقنتورين، والت اتضح أنها قدمت من الحدود الليبية. (بن نافلة، 2018).

ويتم التركيز يشكل خاص على التهديدات القادمة من ليبيا و منطقة الساحل كونها تمثل مناخ مناسب لنشاط هذه الجماعات، وهذا في ظل تردي الأوضاع الأمنية في هذه الدول وانتشار الفوضى، وتنامي الصراع حول السلطة، وضعف المنظومة الأمنية.

وتمثل الجريمة المنظمة والتي تعتبر "إحدى مجالات الاهتمام الأمني غير التقليد بمثابة تهديد لأمن البشر- ورفاهيتهم وكرامتهم، فضلا عن تهديدها لأمن الدول التي تنشط عبرها، ويمكن التمييز بين المنظمات الداخلية وتلك العابرة للحدود الوطنية بحيث أنها جماعات منظمة ومتشبعة في أكثر من بلد والسبب في ارتكابها لجرائمها هو المنفعة المالية أو تحقيق هدف غير شرعي، ومن هذه الجرائم، الاتجار غير المشروع بالمواد البيولوجية ومن هذه الجرائم، الاتجار بالبشر، سرقة الأعمال الثقافية وتهريبها، جرائم المعلومات، الاتجار غير المشروع بالمواد البيولوجية والنووية، تجارة الممنوعات، بالإضافة إلى الأسلحة النارية وأنشطة الإرهاب، فتنامي الجريمة المنظمة يشكل مصدر عدم استقرار" (نصير، 2018).

التمديدات الأمنية الإقليمية بعد أحداث الربيع العربي (2011) ومخلفاتما على الأمن الوطني الجزائري. ط/د مدمد المرتاجي سعيداوي

يستغرق استمرار الجزائر في حماية حدوها الوطنية من كافة أشكال الجريمة المنظمة أمولا طائلة من ميزانية الدولة، خصوصا وأن هذه الجرائم تتزايد وتيرتها وحدتها مع الوقت وبالتالي تضع القوات الأمنية في حالة استنفار شديد ودائم ما يدفع باتجاه ضرورة إيجاد حلول سربعة تساهم في استتباب الأمن في المنطقة (بن نافلة، 2018)،

ووجب التأكيد على أن دور الأجهزة الأمنية في حماية الحدود يجب أن يرافقه وعي وحس أمني من طرف المواطنين بضرورة صيانة أمن دولتهم والحفاظ على استقرارها.

ثانيا: الانعكاسات الاجتماعية:

تترك الأعمال غير المشروعة التي يقوم بها المهاجرون والمنظمات المسلحة انعكاسات اجتماعية على الدول المجاورة، خاصة فيما يتعلق بالتأثير على قيم المجتمع وسلوكات أفراده، بحيث أن المهاجرين غير الشرعيين مثلا، يقومون بنشر بعض العادات والسلوكات التي تتنافي وقيم ومبادئ المجتمع المحلي، فعلى سبيل المثال لا الحصر تؤدي عملية المتاجرة بالمخدرات وتهريها إلى زيادة تعاطيها وترويجها في المجتمع كثيرة ومتعددة.

تعمل العصابات والمنظمات الإجرامية على دفع الرشاوى للمسؤولين و الإداريين، لمحاولة استمالتهم بشتى الطرق والوسائل الممكنة، وقد تلجأ إلى التهديد والعنف بارتكاب جرائم مثل الخطف وحتى القتل، لمنع اكتشاف أنشطتها وتجاوزتها مما يؤدي إلى انتشار العنف والفوضى وعدم الاستقرار في الدولة (مجدان، 2016)، ويتعاظم خطر أنشطة هذه المنظمات الاجرامية ويزداد تهديدها اذا وجدت بيئة مجتمعية ضعيفة ومفككة تغيب فها القيم و تغلب فها المصحة الخاصة على حساب المصلحة العامة.

ويعد المجتمع الجزائري من المجتمعات المحافظة والمتمسكة بالقيم ، وقد ينجم عن وجود المهاجرين غير الشرعيين انتقال لبعض السلوكيات غير الاخلاقية ، باعتبار أن هؤلاء المهاجرين يختلف بعضهم في الدين والعرق واللغة والعادات والتقاليد، يضاف إلى ذلك أن ممارسة بعضهم لطقوس غريبة مثل الشعوذة والنصب والاحتيال يمكن أن يؤثر على سلوكيات بعض أفراد المجتمع ، وبالتالي تهدد سلامة الأمن الوطني، وهنالك افتراض أخر أن هؤلاء المهاجرون الذين يستقرون في البلد قد يشكلون أقليات تضغط على الدولة للحصول على حقوق سياسية واجتماعية أكثر. (بن نافلة، 2018)

ويمكن القول أن التصدي للتحديات الأمنية الاجتماعية يرتبط بشكل خاص بتفعيل دور المجتمع، وذلك من خلال نشاط مؤسسات المجتمع المدني في نشر الوعي بين الأفراد، ومحاربة كل الافعال الدخيلة والغريبة على المجتمع الجزائري والتي من شأنها أن تهدد تماسك المجتمع ووحدته، وذلك في سبيل المحافظة على أمن البلد واستقراره.

ثالثا: الانعكاسات الاقتصادية:

تترك مظاهر التهديدات الأمنية الإقليمية انعكاسات كبيرة على الاقتصاد الجزائري:

يشكل تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية تهديد للاقتصاد الوطني ، خاصة في ظل الاعداد الكبيرة التي تصل يوميا الدول الافريقية جنوب الجزائر، حيث يمثل عامل وجود الاستقرار والأمن عامل جذب لهم وكذا تزايد فرصهم في ايجاد فرص عمل ومناصب شغل وبشكل أساسي في الوظائف التي بها نقص كبيرا في اليد العاملة كالفلاحة والبناء، وهو ما يؤدي إلى انتعاش هذه القطاعات، وفي غالب الاحيان يستغل المهاجرون فرص العمل التي تتاح لهم من أجل جمع العملة الصعبة تمهيد للهجرة نحو

التمديدات الأمنية الإقليمية بعد أحداث الربيع العربي (2011) ومخلفاتها على الأمن الوطني الجزائري. ط/د مدمد المرتاجي سعيداوي

الدول الاوروبية، يضاف إلى ذلك أن رعاية هؤلاء المهاجرين وتقديم الخدمات لهم والتكفل بهم يكلف خزينة الدولة أمولا طائلة. (بوراضي، 2021)

تسهل الدولة الجزائرية اقامة هؤلاء المهاجرين على أراضها من باب مراعاة ظروفهم الانسانية غير أن بعض المنظمات الاجرامية قد تستغلهم في القيام ببعض النشاطات الغير مشروعة التي تؤثر على الاقتصاد الوطني مثل تزوير العملة الوطنية.

إن الأعمال والنشاطات الغير مشروعة والتي تقوم بها مختلف المنظمات الإجرامية، لها انعكاسات كبيرة على الجانب الاقتصادي وعلى التنمية المحلية في الدول المجاورة، خاصة القادمة من منطقة الساحل، من خلال الأنشطة الإجرامية المتنوعة التي تستهدف جني الأرباح المالية الطائلة، أو المحافظة عليها مثل تجارة الأسلحة والمخدرات وغيرها، و تعود أرباح هذه الأعمال غير الشرعية بملايين الدولارات على العصابات المتورطة فيها، وهذا ما يترك أثار خطيرة على الفرد والمجتمع، كما أن أغلب هذه الأعمال غير الشرعية والممنوعة تخلف أثار اقتصادية ضارة على جهود التنمية فيها وتصعب من عملية التسيير المالي والاقتصادي، مما يؤدى إلى فساد المؤسسات المالية والتجاربة. (مجدان، 2016)

تجتمع كل التهديدات السالفة الذكر لتشكل تحديات أمنية خطيرة تمس بأمن واستقرار الجزائر، إذ على السلطات الجزائرية أن تضاعف من حجم حذرها عبر تكثيف جهود الرقابة على طول الحدود لاسيما الجنوبية منها، للحيلولة دون تحول تلك التهديدات لمخاطر فعلية (رامي، 2021)،

ساهمت المقاربة الجديدة التي تتبناها الجزائر في تغيير استراتيجية التعامل مع التهديدات الاقليمية، بحيث أصبحت تركز على الجانب التنموي بشكل كبير، اذا أن الحلول العسكرية وحدها تبقى غير كافية لحل المشاكل الأمنية في مناطق النزاع والصراع، وبالتالي ضرورة العمل بالمقاربتين الدفاعية والتنموية جنب إلى جنب.

خاتمة

توصلت من خلال هذه الدراسة إلى ما يلى:

- يمثل مجال الدفاع والأمن أولوية بالنسبة للدولة الجزائرية خاصة في ظل وضع اقليمي غير مستقر ويتميز بكثرة النزاعات والحروب.
- تشكل التهديدات باختلاف طبيعتها هاجسا للأمن الوطني الجزائري وهو ما يستدعي تعبئة الموارد اللازمة لمجابهها واتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل معها، وتختلف تأثيرات هذه التهديدات باختلاف طبيعتها.
- تؤثر التهديدات الاقليمية على قيم المجتمع الجزائري وأخلاقه، وبشكل خاص ظاهرة الهجرة وتجارة المخدرات التي انتشر تعاطيها بشكل كبير بين الشباب.
- تؤدي النشاطات والأعمال الإجرامية الغير مشروعة التي يقوم بها المنظمات الإجرامية القادمة من دول الجوار إلى تفشي المجريمة المرتبطة بالحصول على المال، والتهريب، وتزوير العملة، والاحتيال وهو ما يؤثر على الاقتصاد الوطني، كما أنه يكلف خزينة الدولة أمولا كبيرة من حيث التكفل بالمهاجرين وحماية حدود الدولة.
- في ظل تنوع التهديدات الأمنية وتعدد مصادرها فان التعامل معها يتطلب تجسيد مقاربة تشاركية يساهم فيه المجتمع جنب إلى جنب مع الدولة في التصدي لهذه التهديدات والحد من انتشارها.

التمديدات الأمنية الإقليمية بعد أحداث الربيع العربي (2011) ومنافاتما على الأمن الوطني البزائري. ط/د مدمد المرتاجي سعيداوي

المراجع

الصادق جراية، (جانفي، 2014)، تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد08.

أمينة بن نافلة، (10 ماي، 2018)، الأمن الوطني الجزائري بين التهديدات الأمنية الإقليمية وبناء الأمن في منطقة الساحل والصحراء، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد10.

حميد رامي، (4 جوان، 2021)، المدخل التنموي لمواجهة التهديدات الأمنية في الحدود الجنوبية الجزائرية، مجلة *السياسة* العالمية، المجلد 05، العدد02.

خلفة نصير، (31 مارس, 2018)، رهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي واتعكاساتها على الدوائر الجيو سياسية والأمنية الجزائرية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد3، العدد02.

سليم بوسكين، (2015/2014)، تحولات البيئة الإقليمية اونعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري. منكرة ماجيستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.

عمرو بغزوز، (2004)، فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات في إطار العولمة، مجلة الفكر اللبناني، العدد06.

لزهر بوراضي، (2021)، أثار الهجرة الغير شرعية للافارقة على الأمن الاقتصادي والاجتماعي الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 09، العدد01.

ليندة شرابشة، (2019)، الأمن الإقليمي والتهديدات الأمنية على الحدود الجزائرية، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد10، العدد3.

ليندة عكروم، (2011)، تأثير التهديدات أمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، عمان الأردن: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع.

محمد جعبوب، (2020)، منطق الأمن الحدودي في الجزائر، مجلة مدارات سياسية، المجلد 04، العدد03.

محمد ساكري، (03 جويلية، 2019)، تاريخ الاسترداد 18 ماي، 2022، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، مفاهيم-أمنيةمفهوم-الأمن-الوطني/http://www.politics-dz.com

2022 التمديدات الأمنية الإقليمية بعد أحداث الربيع العربي (2011) ومخلفاتما على الأمن الوطني البزائري. ط/د مدمد المرتابي سعيداوي

محمد مجدان، (2016)، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي المظاهر الأسباب والانعكاسات، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد23.

وليد عبد الحي و اخرون، (2015)، فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني (الطبعة 1)، الأردن عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.